

وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، مقارنة بين الجزائر وماليزيا

Natural Resource Abundance and Economic Growth: a comparison between Algeria and Malaysia

سیدی محمد شکوری

بونوة شعيب

* احمد اجد

المركز الجامعي مغنية، الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر

s.chekouri@cu-maghnia.dz

cbounoua@yahoo.fr

adjedaboufarouk@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/09

تاریخ الاستلام: 2025/04/15

الملخص:

كانت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي موضوع جدل كبير بين الاقتصاديين لفترة طويلة، حيث كان يُنظر إلى وفرة الموارد الطبيعية على أنها أساس التنمية الاقتصادية. غير أن العديد من البلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية واجهت ركودًا اقتصاديًا، وتدهورًا مؤسسيًا، وحتى انخفاضًا في مستويات المعيشة، على الرغم من مواردها الطبيعية الوفيرة. وتعرف هذه الظاهرة بنقمة الموارد الطبيعية. هدف هذا البحث لمقارنة الأداء الاقتصادي للجزائر وماليزيا باعتبارهما دولتين غنيتين بالموارد الطبيعية. حيث تم التوصل إلى أن اعتماد الجزائر المفرط على المحروقات وفشلها في تنويع اقتصادها كان بسبب ضعف المؤسسات، والافتقار إلى الإبداع، وفعالية السياسات المحدودة. وعلى النقيض من ذلك، فإن نجاح ماليزيا في الاستفادة من الموارد الطبيعية للنمو، وخاصة من خلال إنتاج زيت النخيل والسياسات الصناعية، يشكل نموذجًا ناجحًا.

الكلمات المفتاحية: وفرة الموارد الطبيعية، الجزائر، ماليزيا.

تصنيف JEL : O49 ، Q56

* المؤلف المرسل

Abstract :

The relationship between natural resources abundance and economic growth has been a subject of great debate among economists for a long time. Abundant natural resources were once seen as the foundation of economic development. However, other countries in Africa and Latin America have faced economic stagnation, institutional decline, and even a decrease in living standards despite their abundant natural resources. This phenomenon is known as the natural resource curse. This research aimed to compare the economic performance of Algeria and Malaysia as two resource-rich countries. It was found that Algeria's over-reliance on hydrocarbons and its struggle with economic diversification were due to weak institutions, a lack of innovation, and limited policy effectiveness. In contrast, Malaysia's success in leveraging natural resources for growth, particularly through palm oil production and industrial policies, presents a successful model.

Key words: Natural Resources Abundance; Algeria; Malaysia

JEL classification Codes: 049, Q56

مقدمة

كانت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي موضوع نقاش حاد بين خبراء الاقتصاد وصناع السياسات لفترة طويلة تاريخيًا، حيث يُعد اكتشاف الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن بمثابة مفتاح أساسي لتحقيق الازدهار الوطني، وافترض خبراء اقتصاد بارزون مثل آدم سميث (1776) وديفيد ريكاردو (1817) أن الموارد الطبيعية توفر رأس المال المطلوب للصنيع والانطلاق الاقتصادي، وافترضت نظرياتهم وجود علاقة مباشرة بين ثروة الموارد والتقدم الاقتصادي، مما أدى إلى الاعتقاد بأن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية وفيرة تمتلك ميزة كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي، تعزز هذا التفاؤل من خلال اقتصاديات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة، حيث استفادت هذه الأخيرة من ثرواتها لبناء اقتصادات قوية، والانتقال من المجتمعات الزراعية إلى القوى الصناعية.

لكن مع منتصف القرن العشرين، وعلى عكس هذه التوقعات، لم تشهد العديد من البلدان الغنية بالموارد مستويات الرخاء الاقتصادي، وبدلاً من ذلك، واجهت غالبيتها ركودًا اقتصاديًا، وتدهورًا مؤسسيًا، وانخفاضًا في جودة التعليم والخدمات الصحية، كما أشار (Gylfason, 2001)، بالإضافة إلى تدهور مستويات المعيشة، على الرغم من وفرة مواردها الطبيعية، وهذا ما أطلق عليه باسم «نقمة الموارد». ومن الباحثين الأوائل الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة (Auty, 1993) و (Sachs and Warner, 1995) حيث لاحظوا أن البلدان الغنية بالموارد تكافح كثيرًا لتنويع اقتصاداتها، مما جعل اقتصاداتها عرضة للصدمات الخارجية، مثل التقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية، والتحول المفاجئة في تدفقات الاستثمار الأجنبي، والتقلبات الجيوسياسية.

وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن سوء الإدارة والفساد وغياب الحوكمة (Chekouri et al 2017) وضعف المؤسسات قد أدى إلى تفاقم الآثار السلبية لثروات الموارد، وتحويل ما يمكن أن يكون ميزة اقتصادية إلى عبء كبير. وكثيراً ما تؤدي هذه العوامل إلى سوء إدارة عائدات الموارد، مع تحويل الأموال بعيداً عن الخدمات العامة والبنية الأساسية إلى أيادي النخبة الفاسدة، ونتيجة لذلك، يزداد التفاوت الاجتماعي، وتتآكل ثقة المجتمعات في المؤسسات الحكومية، مما يخلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، وكثيراً ما يؤدي هذا إلى معاناة هذه الدول من حالة التخلف رغم ثرواتها الطبيعية الوفيرة.

تُظهر التجارب المتناقضة للبلدان الغنية بالموارد مدى أهمية الحوكمة الجيدة، والتنوع الاقتصادي، ووضع السياسات الاستراتيجية في تحديد ما إذا كانت ثروات الموارد الطبيعية ستتحول إلى ازدهار اقتصادي طويل الأمد أو ستعوق التنمية. على سبيل المثال، نجحت النرويج في التغلب على نقمة الموارد من خلال إنشاء صندوق ثروة سيادي يضمن الإدارة الحكيمة لعائدات النفط، والاستثمار في قطاعات متنوعة، والحفاظ على معايير عالية من الحوكمة والشفافية (Ross, 2004)، وعلى نحو مماثل، استفادت بوتسوانا من ثروتها الماسية لبناء اقتصاد مستقر ومتنوع، وتجنب الفساد والضعف المؤسسي الذي ابتليت به العديد من الدول الغنية بالموارد (Acemoglu et al., 2002)، ومن أبرز العوامل التي ساعدت في تحقيق هذا النجاح هو حصول بوتسوانا على تقييمات مرتفعة في مجالات التنظيم والإدارة، إلى جانب جودة مؤسساتها العامة، وعلى النقيض من ذلك، تجسد دول مثل فنزويلا ونيجيريا الآثار الضارة لنقمة الموارد، فقد عانت هذه الدول من عدم الاستقرار السياسي والفساد والإفراط في الاعتماد على صادرات النفط، مما أدى إلى التقلبات الاقتصادية وانخفاض مستويات المعيشة على الرغم من وفرة مواردها الطبيعية. وقد أدى سوء إدارة عائدات الموارد والافتقار إلى التنوع الاقتصادي إلى إدامة دورات الفقر والتخلف، مما يسلط الضوء على هشاشة الاقتصادات المعتمدة على قطاع موارد واحد (Matallah, 2022).

إن الجزائر وماليزيا تقدمان دراسات حالة مقنعة لفحص العلاقة المعقدة بين ثروة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في إطار فرضية "نقمة الموارد" وتوفر هاتان الدولتان نموذجاً مقارناً مثالياً لاستكشاف النتائج التنموية المتباينة الناجمة عن الاختلافات في إدارة الموارد الطبيعية. وكلا البلدين يتمتعان بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية - فالجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، في حين تستفيد ماليزيا من محفظة أكثر تنوعاً تشمل النفط والغاز وزيت النخيل. وعلى الرغم من هذه السمات المشتركة، فقد انحرفت مساراتهما الاقتصادية بشكل حاد على مدى العقود الماضية.

وقد واجهت الجزائر خلال العقود الماضية تراجعاً اقتصادياً مستمراً، وضعف البيئة المؤسسية، والاعتماد المفرط على المحروقات، الأمر الذي حد بشدة من قدرتها على تحقيق النمو المستدام. وقد أدى هذا الاعتماد على النفط والغاز إلى اختلالات هيكلية في اقتصادها، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية وساهم في الاضطرابات الاجتماعية في السنوات والعقود الماضية. وتؤكد هذه التحديات على الصعوبات التي تواجهها العديد من الدول الغنية بالموارد في إدارة ثرواتها من الموارد بفعالية، وهي الظاهرة التي أشار إليها الاقتصاديان (Sachs and Warner, 1995) في دراستهما الرائدة

حول وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وسبقهم في ذلك (Auty, 1993) في صياغته لمفهوم "أطروحة نقمة الموارد".

في المقابل، نجحت ماليزيا في استغلال مواردها الطبيعية لتعزيز التنوع الاقتصادي، وتطوير التصنيع، ودعم الأطر المؤسسية، بفضل السياسات الاستراتيجية المدعومة بالحكم الفعال، ما مكّنها من التحول إلى اقتصاد أكثر استقراراً ومرونة. وهذا يتفق مع ما أكدته كل من (Mehlum, 2006) (Moene & Torvik, 2006) حول دور جودة المؤسسات في جعل ثروات الموارد نعمة أو نقمة. كما أبرز (Ross, 2012) تأثير الخيارات السياسية وهياكل الحكم على النتائج التنموية، مقدماً رؤى مهمة لنجاح ماليزيا.

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن سؤال جوهري: لماذا تمكنت ماليزيا من تحويل ثرواتها إلى محرك للنمو والازدهار، بينما ظلت الجزائر عالقة في دوامة الاعتماد المفرط على الموارد؟ قد تفتح الإجابة عن هذا السؤال آفاقاً جديدة لفهم كيفية إدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال إجراء تحليل مقارنة لهذين البلدين، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى عملية وتوصيات سياسية تهدف إلى مساعدة الدول الغنية بالموارد على تفادي نقمة الموارد ورسم مسار نحو رخاء اقتصادي شامل ومستدام.

أولاً. الدراسات السابقة

في الأدبيات الاقتصادية، توجد العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت تحليلاً لوفرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. في هذه الدراسة سوف نتعرض لبعض أهم هذه الدراسات السابقة التي ركزت على كل من الجزائر وماليزيا باعتبارهما بلدين يمتلكان وفرة في الموارد الطبيعية مع اختلاف مسارات التنمية فيهما.

تتناول الدراسة التي حملت عنوان "وفرة الموارد الطبيعية والتغير الهيكلي: المرض الهولندي في الجزائر" التي أجراها (Chekouri et al, 2015). وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال فحص التغيرات الهيكلية في اقتصادها منذ الاستقلال. وقد هدف هذا البحث إلى فهم كيف أدى اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات، والتي كانت تشكل أكثر من 98٪ من إجمالي الصادرات، إلى التدهور النسبي لقطاعي التصنيع والزراعة وهيمنة قطاعي النفط والخدمات. وقد بينت النتائج أن الجزائر تعاني من أعراض المرض الهولندي، حيث يعتمد هيكلها الاقتصادي بشكل كبير على عائدات النفط، مما يحد من التنوع الصناعي والتنمية الزراعية. وتوصي الدراسة باعتماد سياسات لتنويع

الاقتصاد، وتعزيز دور القطاعات خارج المحروقات، وتحسين الأطر المؤسسية للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الاعتماد على الموارد.

في دراسة أخرى، قامت (Benramdane 2017) بتحليل تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2015 باستخدام نموذج ARDL. وبين البحث أن تقلب أسعار النفط يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في الأمد القريب، على الرغم من أن الآثار طويلة الأجل أكثر استقرارًا. تسلط الدراسة الضوء على ضعف الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده على المحروقات، وتؤكد على الحاجة الملحة للتنويع لضمان النمو المستدام. وتوصي بإعطاء الأولوية لقطاعات التصدير غير النفطية وتعزيز التنمية الصناعية للتخفيف من الآثار السلبية للاعتماد على أسعار النفط.

في دراسة الابتكار والتنويع الاقتصادي في الجزائر، التي أجراها (Jaflat et Lundvall, 2016) يركز البحث على شركة سوناطراك، وهي شركة نفط مملوكة للدولة، ويجد أن قدرتها المحدودة على الابتكار، والهياكل المؤسسية الضعيفة، والاعتماد المفرط على ريع الموارد أعاققت التنمية الاقتصادية الأوسع في الجزائر. يرى الاقتصاديان أنه في حين طورت سوناطراك خبرة داخلية، فإن مساهمتها في الاقتصاد الأوسع تظل هامشية. لمعالجة هذه التحديات، تقترح الدراسة تعزيز أطر الحوكمة، وتشجيع الابتكار، وإقامة روابط أقوى بين صناعة النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

في دراسة أخرى، قام كل من (Kasmi and Lorairi 2016) بتحليل ما إذا كانت الجزائر تعاني من أعراض المرض الهولندي، وخاصة تأثير تقلب أسعار النفط على قطاع التصنيع. باستخدام نموذج ARDL، وجدت الدراسة أدلة محدودة على وجود أثر الإنفاق ولكنها وجدت أثر حركة الموارد، حيث تؤثر أسعار النفط المرتفعة سلبًا على نمو التصنيع. وتسلط النتائج الضوء على ضرورة قيام الجزائر بإصلاح سياساتها وتعزيز تنمية القطاعات غير النفطية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتقليص اعتمادها على عائدات المحروقات.

وفيما يتعلق بماليزيا، في دراسة لـ (Doraisami 2015) حول ما إذا كانت ماليزيا قد نجحت في تجنب التأثيرات الاقتصادية السلبية المرتبطة غالبًا بالدول الغنية بالموارد. تم التوصل إلى عدم الكفاءة في استخدام عائدات النفط. وتوصي الدراسة بتبني إصلاحات الحوكمة والاستثمار في الصناعات ذات القيمة العالية لتعزيز التنمية المستدامة وضمان التقدم الاقتصادي المستمر.

قام (Singh 2024) بتحليل الدور الحوري لزيت النخيل في التحول الاقتصادي في ماليزيا. وبين الكاتب كيف تحولت ماليزيا من كونها مصدرًا للمواد الخام إلى واحدة من أكبر المصدرين

العالميين لزيت النخيل المعالج، مما أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي بشكل كبير والحد من الفقر. ويؤكد البحث على ضرورة تبني ماليزيا للممارسات المستدامة في إنتاج زيت النخيل، والتي توازن بين الأولويات الاقتصادية والبيئية. ويوصي بتعزيز الابتكار في عمليات الإنتاج، ودعم المزارعين الصغار، وتوسيع نطاق السوق العالمية لماليزيا لدعم مساهمات القطاع في الاقتصاد.

أما دراسة (Ramakrishnan et Adnan (2022 فقد كانت تتمحور حول العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية والتنمية المالية، مع التركيز على فرضيتي "نقمة الموارد المالية" و"نعمة موارد سوق الأوراق المالية". وتحليل البيانات من عام 2002 إلى عام 2018، وجدت الدراسة أن هذه الإيرادات تؤثر سلبًا على القطاع المصرفي في ماليزيا، ولكنها ترتبط بشكل إيجابي بتنمية سوق الأوراق المالية، وتسلط الدراسة الضوء على التحديات المزدوجة المتمثلة في إدارة الاعتماد على الموارد مع ضمان النمو المالي. وتوصي الدراسة بتعزيز الأطر المؤسسية وتنويع القاعدة الاقتصادية الماليزية لتقليل نقاط الضعف.

في دراسة مقارنة بعنوان «نحو التنوع الاقتصادي في الجزائر: الدروس المستفادة من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة» التي أجراها (Bouragba and Sebti (2016 تم التوصل أن نجاح ماليزيا في تنفيذ سياسات للحد من اعتمادها على الموارد الطبيعية تم من خلال الاستثمارات في التعليم والتجارة والبنية التحتية، في حين تظل الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات. ويرى المؤلفون أن ضعف الحوكمة وسياسات التنوع غير الفعالة تشكلان عوائق رئيسية أمام تنمية الجزائر. ويوصون بتبني النموذج الماليزي، والتركيز على التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

تركز الدراسة التي أعدتها أمينة حنا وعيسى حاجب (2017) بعنوان "الحاجة إلى التنوع الاقتصادي: دراسة حالة ماليزيا" على التحول الاقتصادي في ماليزيا من خلال التنوع الصناعي وتطوير القطاعات ذات القيمة العالية. وتؤكد الدراسة على أهمية الابتعاد عن الاعتماد على الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتبين الدراسة أن نجاح ماليزيا يمكن أن يكون نموذجًا للجزائر، وخاصة في تركيزها على صنع السياسات الاستباقية والنمو الصناعي. وتوصي الدراسة بأن تعطي الجزائر الأولوية للصناعات ذات القيمة العالية، وتبني استراتيجيات طويلة الأجل لتكرار تقدم ماليزيا.

تؤكد هذه الدراسات مجتمعة على الدور الحاسم لإدارة الموارد الطبيعية في تحديد النتائج الاقتصادية في الجزائر وماليزيا. وتلقي هذه الأبحاث الضوء على اعتماد الجزائر المفرط على المحروقات وصراعها مع التنوع الاقتصادي بسبب ضعف المؤسسات، والافتقار إلى الإبداع، وفعالية السياسات

المحدودة. وعلى النقيض من ذلك، فإن نجاح ماليزيا في الاستفادة من الموارد الطبيعية للنمو، وخاصة من خلال إنتاج زيت النخيل والسياسات الصناعية، يشكل نموذجاً محتملاً يمكن أن تستفيد منه الجزائر.

تنبع إشكالية بحثنا هذا من الفرق الكبير في المسارات الاقتصادية بين الجزائر وماليزيا، على الرغم من إرثهما الاستعماري المشترك، وفترات الاعتماد على الموارد المتماثلة، والسياقات التاريخية المتداخلة. فنجد أن ماليزيا نجحت في تجنب نقمة الموارد من خلال الحكم الفعال والإصلاحات المؤسسية والتنوع الاقتصادي الاستراتيجي، في حين ظلت الجزائر محاصرة في حلقة من الاعتماد على المحروقات والضعف الاقتصادي. تكمن الفجوة العلمية في فهم كيفية تأثير الجودة المؤسسية وأطر السياسات على هذه النتائج المختلفة. تسلط الدراسات الحالية الضوء على نقاط الضعف المؤسسية في الجزائر ونقص الابتكار كما أنها تحاول استكشاف كيفية تكييف الدروس المستفادة من نجاح ماليزيا مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفريد للجزائر. يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل مقارن للآليات المؤسسية والسياسية التي مكنت التحول الاقتصادي في ماليزيا وتحديد الاستراتيجيات القابلة للتنفيذ التي يمكن للجزائر تبنيها لتحقيق نجاح مماثل، ومن ثم المساهمة في الأدبيات الاقتصادية حول الاقتصادات المعتمدة على الموارد والتنمية المستدامة.

ثانيا. نبذة مختصرة عن مسار التنمية في كل من الجزائر وماليزيا

خلال السبعينيات، كانت كل من الجزائر وماليزيا تعتمدان بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية. بينما بقيت الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على قطاع المحروقات، استغلت ماليزيا عائدات مواردها لتنويع اقتصادها والدخول في صناعات أخرى أكثر تعقيدا. إن رحلة الجزائر منذ الاستقلال في عام 1962 وحتى يومنا هذا تقدم دراسة حالة مقنعة في الاعتماد على الموارد والتحديات المؤسسية والضعف الاقتصادي، وفي حين تمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، فإن هذه الثروة جلبت نتائج مختلطة، ويشير خبراء الاقتصاد إلى هذا باعتباره "نقمة الموارد"، حيث تعيق وفرة الموارد الطبيعية بشكل متناقض التنويع الاقتصادي والنمو، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الاعتماد المفرط على قطاع واحد، والمؤسسات الضعيفة، وقضايا الحوكمة (Auty, 1993). ويتناقض هذا مع ما وصلت إليه دول مثل ماليزيا، التي تمكنت، على الرغم من امتلاكها للموارد الطبيعية الغنية، من تنويع وتعزيز أطرها المؤسسية، وتحقيق نمو مستدام (البنك الدولي، 2018).

1. الانطلاقة التنموية في كل من الجزائر وماليزيا بعد استقلالهما

الإرث الاقتصادي للجزائر والتنمية لسنوات (1962-1973) بعد استقلالها عن فرنسا في عام 1962، ورثت الجزائر بنية اقتصادية استعمارية ركزت على تصدير المواد الخام دون تصنيع كبير، ولقد ترك هذا الإرث للجزائر قاعدة اقتصادية محدودة، تعتمد بشكل كبير على الزراعة وصادرات المواد الخام، مع القليل من البنية التحتية الصناعية، اعتمدت الحكومة المستقلة حديثا حينها على بناء اقتصاد مستقل، وسياسات مركزية اشتراكية، تركز على الصناعة الثقيلة والبنية التحتية ، حيث أعطت السياسات الاقتصادية المبكرة للجزائر الأولوية للملكية الدولة والتأميم، مما مهد الطريق لتأميم قطاع المحروقات في نهاية المطاف، وأدى تركيز الحكومة على التخطيط الاقتصادي إلى إنشاء بنية جامدة، مما حد من نمو القطاع الخاص وزاد من اعتماد الدولة على عائدات الموارد.

بعد تأميم المحروقات وطفرة النفط عام 1973 1971، اتخذت الجزائر خطوة تاريخية بتأميم صناعة النفط والغاز، وتأسيس شركة سوناطراك، والتي تولت السيطرة على الاستكشاف والإنتاج والتصدير (Roberts, 2005) ، كان هذا التأميم رمزا للالتزام بالسيادة الاقتصادية، وخاصة على مواردها الطبيعية، كما سمح للبلاد بالاستفادة الكاملة من ارتفاع أسعار النفط في عام 1973، في أعقاب حظر النفط الذي فرضته منظمة أوبك (Lowe, 2009) ، خلال هذه الفترة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث مكنت عائدات النفط من الاستثمار الكبير في الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية، ومع ذلك، فإن التركيز على المحروقات وضع نمطا من الاعتماد من شأنه أن يجعل الجزائر عرضة لصدمات أسعار النفط المستقبلية (Auty 1993).

وعلى غرار الجزائر فقد شجعت الحكومة الماليزية منذ استقلالها في عام 1957 قطاع التصنيع بهدف تنويع اقتصادها القائم على الزراعة وخلق فرص عمل. فأصبحت الصناعات وسيلة هامة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة، التي هدفت لخلق مناصب شغل، بالإضافة إلى الحد من الفقر. كما تم إنشاء مؤسسة التمويل الماليزي للتنمية الصناعية (MIDF) في عام 1960، وتأسست هيئة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) في عام 1965 لتقديم التسهيلات المالية وغيرها من الخدمات للمستثمرين في قطاع التصنيع. كذلك، ووفقًا للسياسة الاقتصادية الجديدة، بدأت الحكومة الماليزية بالمشاركة بشكل أكثر فعالية ومباشرة في عملية التصنيع من خلال الاستثمار في الصناعات.

2. زيادة ارتباط الجزائر بعائدات النفط وبداية ماليزيا في التنويع مع نهاية الثمانينات

كشف الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية في عام 1986 عن نقاط الضعف الاقتصادية للجزائر. ومع انخفاض عائدات النفط إلى النصف، واجهت الحكومة الجزائرية أزمة ميزانية حادة، حيث شكلت المحروقات حوالي 95٪ من الصادرات و60٪ من عائدات الميزانية (صندوق النقد الدولي، 1987). أدى هذا الاعتماد المفرط على النفط، إلى جانب الإنفاق العام الضخم، إلى دخول الجزائر في أزمة ديون، مما أجبر الحكومة على طلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي (البنك الدولي، 1993). لقد أبرزت أزمة عام 1986 محدودية تنويع الاقتصاد الجزائري ومخاطر الاعتماد على الموارد. كما تزايدت الاضطرابات الاجتماعية مع تنفيذ تدابير التقشف، بما في ذلك خفض الدعم والخدمات العامة، مما أدى إلى زيادة الضغط على النسيج الاجتماعي. وعلى عكس الجزائر، فإن الاقتصاد الماليزي لم يتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط في عام 1986، كما كان في بعض الدول الأخرى المصدرة للنفط مثل الجزائر، نظرًا لأن الاقتصاد الماليزي كان أكثر تنوعًا. في سنوات الثمانينات، كان الاقتصاد الماليزي يعتمد بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية مثل النفط والمطاط والقصدير وزيت النخيل. وعلى عكس الاقتصادات التي كانت تعتمد بشكل أساسي على النفط فقط (مثل الجزائر)، بدأت ماليزيا بالفعل في تنويع اقتصادها من خلال تعزيز قطاع التصنيع والصناعات الموجهة نحو التصدير، وقد ساعدت هذه الجهود في حماية الاقتصاد من التأثير الكبير لانخفاض أسعار النفط. وبحلول عام 1986، كانت ماليزيا تصدر بشكل متزايد السلع المصنعة، مثل الإلكترونيات والمنتجات الكهربائية، مما خفف من أثر انخفاض أسعار النفط. وقد ساهم الارتفاع السريع في هذه القطاعات في تعويض الخسائر من صادرات النفط وعزز من مرونة ماليزيا في مواجهة تقلبات أسعار السلع العالمية. وبذلك فقد سمح هذا التحرك الاستراتيجي لماليزيا بالحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وتجنب حدوث ركود حاد.

3. تحول الهيكل الإنتاجي في كل من الجزائر وماليزيا وأثره على مسار التنمية

1.3 نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

في عام 1980، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يبلغ 3,716.3 دولار، وهو أعلى من نصيب الفرد في ماليزيا الذي بلغ 3,159.7 دولار. ولكن بحلول عام 2021، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا إلى 10,605.68 دولار، أي أكثر من ضعف نصيب الفرد في الجزائر الذي بلغ 4,515.57 دولار (الجدول 1). وفي الوقت ذاته،

أصبحت هياكل الإنتاج في البلدين مختلفة تمامًا؛ حيث تحولت صادرات ماليزيا من السلع الأولية إلى صادرات مصنعة (الآلات ومنتجات إلكترونية أكثر تعقيدًا)، بينما تركزت صادرات الجزائر بشكل أساسي على الغاز الطبيعي ومنتجات البترول (الشكل 3).

الجدول (1) الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد مقارنة بين الجزائر وماليزيا 1960-2022 (بالدولار)

2022	2020	2010	2000	1990	1980	1970	1960	
4602,576	4422,979	4497,861	3568,25	3585,585	3716,306	2823,743	2394,837	الجزائر
11399,4	10382,73	8101,407	6461,991	4260,28	3159,743	1832,259	1286,103	ماليزيا

المصدر: البنك الدولي

لقد بلغت نقاط الضعف المؤسسية التي تم الكشف عنها خلال الثمانينيات ذروتها في الأزمة السياسية والاجتماعية في التسعينيات، والتي يشار إليها غالبًا باسم "العشرية السوداء"، حيث انزلت الجزائر إلى فترة عصيبة من تاريخها الاجتماعي والسياسي والمزيد من الانكماش الاقتصادي (Martinez, 2000)، كما أبرزت فترة التسعينيات الارتباط بين ضعف المؤسسات وعدم الاستقرار، فقد أدى الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات إلى الحد من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أدى عجز الدولة عن بناء مؤسسات مرنة إلى تفاقم الأزمة. وعلى النقيض من ذلك، كانت ماليزيا خلال هذه الفترة تعمل على تعزيز مؤسساتها وتنويع اقتصادها من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والتصنيع والخدمات، ومن ثم تحقيق نمو مستقر (البنك الدولي، 2018).

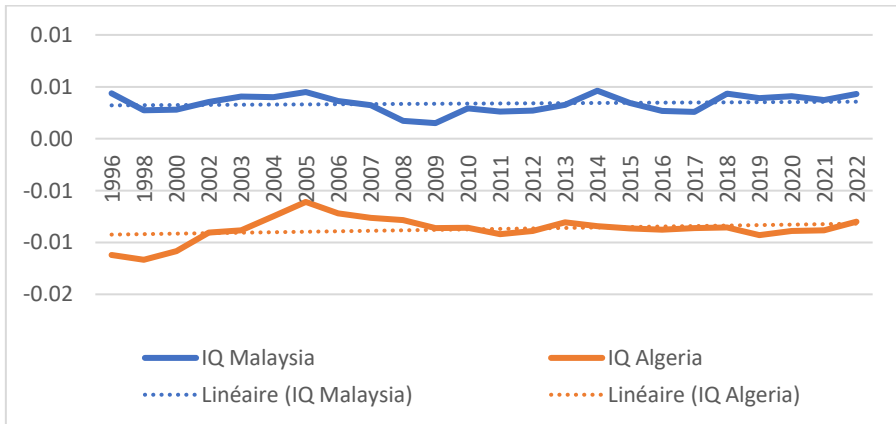
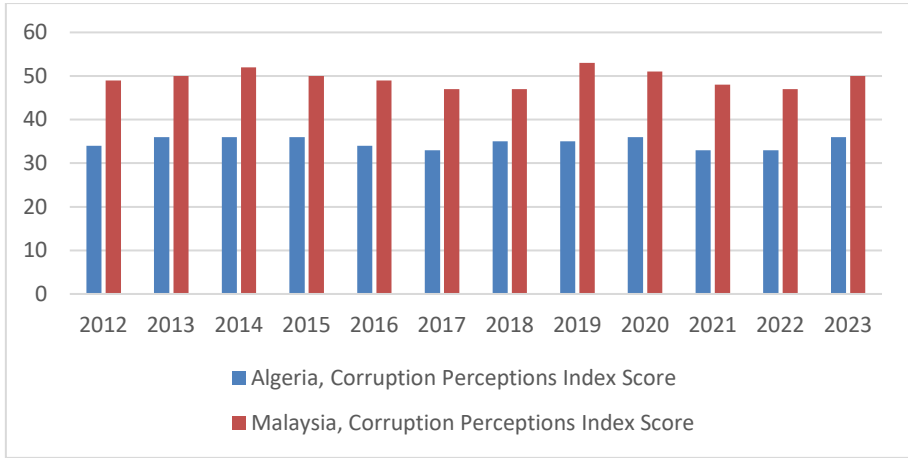
تعكس بيانات مؤشر جودة المؤسسات الحديثة أهمية الحوكمة الفعالة في استغلال وفرة الموارد الطبيعية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، في حالة ماليزيا، كانت الإصلاحات المؤسسية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي أساسا لتعزيز أداء الاقتصاد وتجنب الآثار السلبية المرتبطة بـ "نقمة الموارد" وأظهرت ماليزيا مرونة في مواجهة التقلبات العالمية من خلال تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتعزيز الصناعات التحويلية والتكنولوجيا، مما ساهم في رفع جودة المؤسسات إلى قيمة موجبة تصل إلى 0.45 في عام 2022.

أما الجزائر، فقد عانت من ضعف مستمر في جودة المؤسسات، حيث لم يتم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بشكل فعال لمواجهة الاعتماد على عائدات النفط، وتسببت إدارة الموارد الضعيفة في تثبيت مؤشر جودة المؤسسات في نطاق سلبي حول (-0.7) حتى عام 2022، وتظهر الأبحاث، مثل دراسة (Ross 2021)، أن البلدان الغنية بالموارد تحتاج إلى تحسين سياسات الشفافية والمساءلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق استدامة النمو، وتقترح التقارير الحديثة من منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OECD) ضرورة تطبيق سياسات تدعم الابتكار وتنمية القطاع الخاص في الجزائر لتجنب الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة وتعزيز الأداء المؤسسي.

تشير هذه النتائج إلى أن الاستثمار في الحوكمة الجيدة والبنية التحتية المؤسسية يمكن أن يحول ثروة الموارد الطبيعية إلى مكاسب اقتصادية ملموسة، بينما يؤدي الإهمال في هذا الجانب إلى ضعف في التنوع الاقتصادي وزيادة المخاطر على المدى الطويل.

الشكل (01): نوعية المؤسسات مقارنة الجزائر وماليزيا



المصدر: بيانات البنك الدولي

2.3 التنوع الاقتصادي بين الجزائر وماليزيا

1.2.3 المرحلة الأولى: الارتباط بصادرات الموارد الطبيعية في الجزائر وماليزيا

يعتمد الاقتصاد الجزائري منذ سنوات السبعينات بشكل كبير على صادرات المحروقات (الجدول 3)، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، التي تشكل غالبية إيرادات الصادرات وعائدات الحكومة في البلاد. هذا الاعتماد يجعل الجزائر عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث يرتبط النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي بدورات أسواق الطاقة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتنوع، لا تزال قاعدة الصناعية خارج المحروقات محدودة.

في المقابل، نجحت ماليزيا في تنوع اقتصادها على مدى العقود الأخيرة، محولة اقتصادها من اقتصاد قائم على الزراعة والموارد إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير (الجدول 3). في عام 1980، شكّلت صادرات السلع الأساسية - بما في ذلك البترول، والأخشاب، والمطاط، وزيت النخيل - حوالي 77٪ من إجمالي صادرات ماليزيا. وقد زادت حصة الصناعات المعدنية، التي تتكون بشكل كبير من النفط الخام، من 8٪ في عام 1960 إلى 24.5٪ في عام 1980 (Limi, 1987). ومع ذلك، حدثت التغييرات الأكثر أهمية في تركيبة صادرات ماليزيا منذ أواخر الثمانينيات، حيث ارتفعت حصة المنتجات المصنعة (بما في ذلك السلع المصنعة، والآلات ومعدات النقل، والمنتجات المصنعة المتنوعة) من أقل من 17٪ في عام 1960 إلى ما يقرب من 60٪ من إجمالي الصادرات بحلول عام 1987.

الجدول (02): صادرات المحروقات نسبة إلى إجمالي الصادرات مقارنة بين الجزائر وماليزيا

	2000	1990	1980	1970	1966	
الجزائر	98,08	97,40	98,44	70,23	59,29	
ماليزيا	9,618	18,32	24,71	7,34	5,17	

المصدر: البنك الدولي

2.2.3 المرحلة الثانية: نجاح استراتيجية التنويع في ماليزيا وبقاء الاقتصاد الجزائري مرتبطا بالخروقات

تحليل اتجاهات التصدير في ماليزيا: التوجه نحو التنويع (1996-2022)

يوضح الشكل 3 توسعا كبيرا في صادرات ماليزيا على مر السنين، مع مساهمة قطاعات متنوعة في هذا النمو: صادرات الإلكترونيات (قطاع النمو الرئيسي). يظهر قطاع الإلكترونيات، الموضح باللون الأزرق، أكبر نمو، خاصة بعد منتصف التسعينيات، يمثل هذا التحول انتقال ماليزيا من اقتصاد قائم على الموارد (يعتمد على المطاط وزيت النخيل) إلى اقتصاد يركز على التصنيع عالي التقنية (البنك الدولي، 2022)، بحلول عام 2020، هيمنت الإلكترونيات على ملف صادرات ماليزيا، حيث مثلت ما يقرب من نصف إجمالي الصادرات، يرتبط صعود هذا القطاع بالاستثمارات الاستراتيجية في التعليم والتكنولوجيا والبنية الأساسية، مما يظهر قدرة ماليزيا على الاستفادة من الطلب العالمي على الإلكترونيات (MITI، 2021)،

نمو صادرات الخدمات (باللون الوردي) يظهر اتجاهها تصاعديا بدءًا من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما يعكس جهود ماليزيا لتنويع الصادرات غير السلعية مثل السياحة والتمويل وتكنولوجيا المعلومات، وبحلول عام 2020، أصبحت الخدمات مكونا أساسيا لاقتصاد التصدير في ماليزيا (MATRADE، 2021) ووفر هذا التنويع في الخدمات حاجزا ضد التقلبات في أسعار السلع الأساسية، مما جعل اقتصاد ماليزيا أكثر مرونة (البنك الدولي، 2021). كما تظهر قطاعات الآلات والمواد الكيميائية نموا ثابتا، مما يسلط الضوء على دفع ماليزيا نحو التصنيع، وساهمت هذه القطاعات بشكل كبير في مزيج الصادرات، مما قلل من اعتماد البلاد على الصادرات الزراعية التقليدية (MITI، 2022)، وركزت السياسة الصناعية في ماليزيا على إنشاء قطاع تصنيع تنافسي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الابتكار (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021).

الركود في الصادرات التقليدية (الزراعة والمعادن) يظهر الشكل 3 أن الزراعة (باللون الأصفر) والمعادن (باللون البني) ظلتا ثابتتين نسبيا، مما يشير إلى أن هذه القطاعات التقليدية تؤدي دورا متضائلا في اقتصاد التصدير الحديث في ماليزيا، ويؤكد هذا الاتجاه على التحول الاستراتيجي للبلاد بعيدا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية (البنك الدولي، 2021).

تحليل اتجاهات التصدير في الجزائر: التركيز على المحروقات (1996-2022)

يتناول هذا التحليل اتجاهات التصدير في الجزائر، مع التركيز بشكل خاص على صادرات المعادن، كما هو موضح من خلال الشكل 3، ويهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على هيكل وتطور وتأثيرات صادرات الجزائر المعدنية وإجراء مقارنات ذات صلة باستراتيجية التنوع في ماليزيا. يعرض الرسم البياني اتجاه صادرات الجزائر خلال الفترة 1986-2020، ويتسم المسار العام بالتقلبات الدورية، مع فترات من النمو الكبير تليها انخفاضات حادة: النمو الأولي (1986-2008): من عام 1986 إلى عام 2008، كان هناك ارتفاع مطرد في صادرات المعادن، وبلغت ذروتها عند حوالي 70 مليار دولار بحلول عام 2008، ويتزامن هذا الارتفاع مع طفرة السلع الأساسية العالمية، مدفوعة بارتفاع أسعار المعادن الرئيسية مثل خام الحديد والفوسفات (البنك الدولي، 2021) و يشير الاتجاه الصعودي خلال هذه الفترة إلى اعتماد قوي على الطلب العالمي وتسعير المعادن الخام، مما يعكس تركيز الجزائر على استغلال مواردها الطبيعية دون إضافة قيمة كبيرة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

الانحدار حاد بعد عام 2008: في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شهدت صادرات المعادن انخفاضا كبيرا، تماشيا مع انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية، ويكشف هذا الانخفاض الحاد عن ضعف الجزائر في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية، مما يسلب الضوء على مخاطر هيكل التصدير غير المتنوع (وزارة التجارة الجزائرية، 2021) ويظهر المنحنى انتعاشا قصيرا في الفترة 2011-2012، تلاه انخفاض كبير آخر، تمثل هذه الفترة تباطؤا في النمو العالمي وانخفاض الطلب على المعادن الخام، مما يوضح بشكل أكبر تقلب الاعتماد على الموارد الطبيعية (البنك الدولي، 2022).

الاتجاه المتقلب (2012-2020): بين عامي 2012 و 2020، يظهر المنحنى تقلبا كبيرا مع قمم وانخفاضات، وبحلول عام 2020، انخفضت صادرات المعادن بشكل كبير مقارنة بمستويات ذروتها، مما يعكس تأثيرات انخفاض الطلب العالمي وقيود الإنتاج الداخلية. من المرجح أن تؤدي جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى تفاقم الانحدار في الصادرات، حيث أدت الاضطرابات التجارية العالمية إلى انخفاض الطلب على المواد الخام الصناعية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

3.3 المقارنة والتحليل

تقدم الجزائر سيناريو مختلفًا تمامًا عن ماليزيا، مع الاعتماد المفرط على المحروقات تأتي حوالي 97% من صادرات الجزائر من المحروقات (النفط والغاز)، مع مساهمات ضئيلة من القطاعات خارج المحروقات (وزارة الطاقة الجزائرية، 2022). يعرض هذا الاعتماد الشديد للجزائر للمخاطر الاقتصادية، وخاصة خلال فترات انخفاض أسعار النفط، كما حدث في عامي 2014 و 2020 (البنك الدولي، 2021). على عكس ماليزيا، عملت الجزائر على تنويع قاعدة صادراتها على الرغم من إدراكها للحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية والنمو الصناعي والتكنولوجي المحدود، في حين تحولت ماليزيا نحو الصناعات الإلكترونية والتكنولوجية العالية. تظل القاعدة الصناعية في الجزائر متخلفة، مع قدرة محدودة على إنتاج السلع ذات القيمة المضافة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022)، حيث أعاقت القضايا الهيكلية، مثل البيئة التنظيمية الضعيفة والاستثمار غير الكافي في الابتكار، جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر. كما أن الافتقار إلى التنويع في الخدمات يساهم، بما في ذلك السياحة والتمويل، بشكل ضئيل في الصادرات مقارنة باقتصاد الخدمات المتنامي في ماليزيا. تعكس هذه الفجوة الاختلافات في التركيز على السياسات والاستثمار في الصناعات الموجهة نحو الخدمات.

1.3.3 تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية

شهدت كلتا الدولتين ركودا خلال الأزمات الاقتصادية العالمية (2008 و 2020)، ومع ذلك، سمحت الصادرات المتنوعة في ماليزيا بالتعافي بشكل أسرع، في حين أدت قاعدة التصدير المركزة في الجزائر إلى تحديات اقتصادية (البنك الدولي، 2021). إن قدرة ماليزيا على التحول نحو الإلكترونيات والخدمات خلال فترات الركود تتناقض مع الخيارات المحدودة للجزائر بسبب اعتمادها الشديد على المعادن والمحروقات.

تواجه الجزائر العديد من التحديات الهيكلية التي تعيق جهودها في التنويع، بما في ذلك سيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية، والقيود التنظيمية، والبنية التحتية غير الكافية للصناعات ذات القيمة المضافة. إن غياب القطاع الخاص القوي والاستثمار المباشر الأجنبي المحدود في القطاعات خارج المحروقات يؤدي إلى تفاقم هذه القضايا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

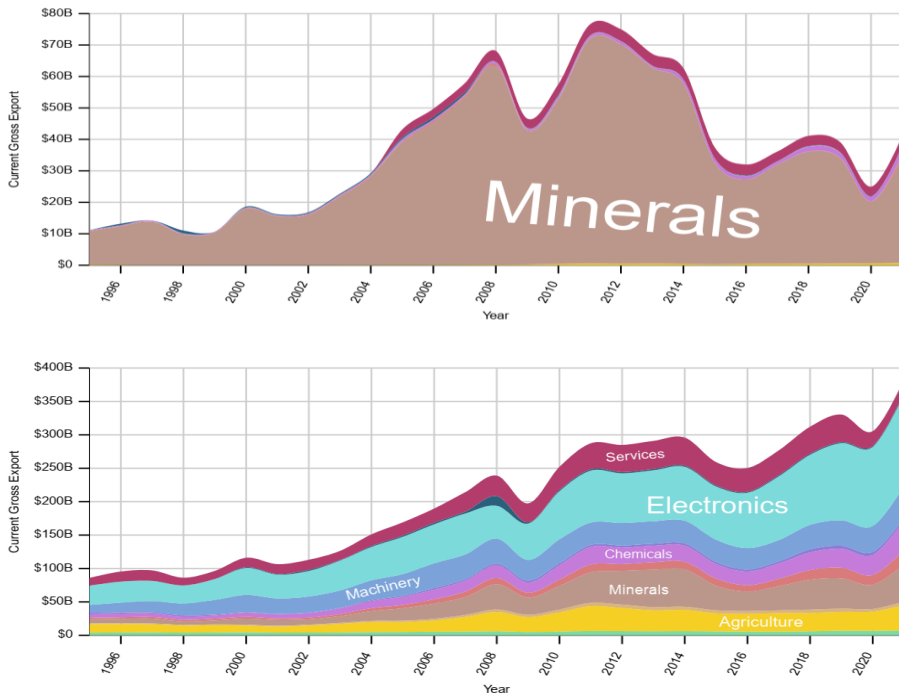
يمكن للجزائر أن تتعلم من تجربة ماليزيا من خلال الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية لدعم تطوير القطاعات غير القائمة على الموارد. يمكن للسياسات الرامية إلى تعزيز القدرة الصناعية وتعزيز الصادرات في التصنيع والخدمات أن تخفف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على

المعادن (البنك الدولي، 2021). كما أن التخطيط الاقتصادي الطويل الأجل الذي يركز على الحد من الحواجز أمام الاستثمار الخاص وتعزيز الابتكار أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو المستدام (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

2.3.3 الاختلافات الرئيسية والدروس المستفادة

يكن نجاح ماليزيا في سياساتها الاستراتيجية الرامية إلى تنويع الصادرات، بما في ذلك الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات في التعليم، وتطوير مراكز التكنولوجيا. أما الجزائر فهي لا تزال تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وتفتقر إلى استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي (البنك الدولي، 2022). لقد مكن استثمار ماليزيا في رأس المال البشري والبنية التحتية التكنولوجية من التحول نحو التصنيع والخدمات عالية القيمة، وعلى النقيض من ذلك، لم تستثمر الجزائر بشكل كافٍ في التعليم وتنمية المهارات، مما حد من قدرتها على الابتكار والتصنيع (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

الشكل (02) هيكل الصادرات مقارنة بين الجزائر (1) وماليزيا (2) (1996-2021)



المصدر: بيانات البنك الدولي

إن المسار الاقتصادي للجزائر يوضح بوضوح معضلة "نقمة الموارد"، حيث أدى الاعتماد الشديد على النفط والغاز إلى تعزيز دورة من الطفرات والانكماشات الاقتصادية، والتي غالبًا ما تتفاقم بسبب المؤسسات الهشة والفساد والافتقار إلى التنوع (Auty, 1993). وعلى الرغم من امتلاك الجزائر لثروات طبيعية كبيرة، إلا أنها لا تزال ضعيفة، وغالبًا ما يتزعزع استقرارها بسبب انخفاض أسعار النفط الذي يكشف عن حدود نموذجها القائم على الموارد (Lowi, 2009). وعلى النقيض من ذلك، تؤكد تجربة ماليزيا كيف يمكن للحكم الفعال والتنوع الاقتصادي والمرونة المؤسسية أن تحول ثروة الموارد الطبيعية إلى تنمية مستدامة. لقد قامت ماليزيا بتوجيه عائدات مواردها بشكل استباقي إلى قطاعات متنوعة - مثل التصنيع والتكنولوجيا والتمويل - مما أدى إلى خلق اقتصاد متوازن يتحمل الصدمات الخارجية ويعزز الاستقرار السياسي (البنك الدولي، 2018). بالنسبة للجزائر، قد يعتمد تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والنمو المستدام على التزامها بالإصلاح والشفافية والتنوع خارج المحروقات. إن هذا المسار لا يعد بالمرونة الاقتصادية فحسب، بل يمهّد الطريق أيضاً أمام مشهد سياسي مستقر. إن دراسة النهج الاستراتيجي الذي تنتهجه ماليزيا في إدارة الموارد الطبيعية تكشف لنا عن دروس قيمة حول الكيفية التي قد تدفع بها ثروات الموارد الطبيعية النمو الاقتصادي.

ثالثاً. الدراسة القياسية

1. منهجية الدراسة التطبيقية والبيانات

يمر اختيار التكامل المتزامن بمرحلتين أساسيتين، في المرحلة الأولى يتم اختبار درجة تكامل المتغيرات، وفي المرحلة الثانية يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل.

2. نموذج الدراسة والبيانات

بناءً على الدراسات السابقة، في هذا الجزء سوف نقوم بتقدير النموذج التالي:

$$GDPPC_t = \beta_0 + \beta_1 OILRENT_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

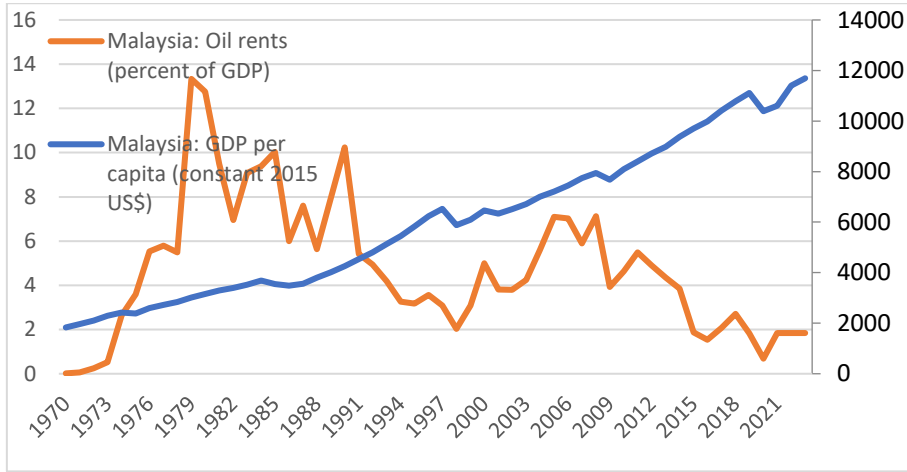
حيث:

GDPPC: يمثل الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد يستعمل لقياس النمو الاقتصادي.

OILRENT: يمثل ريع النفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

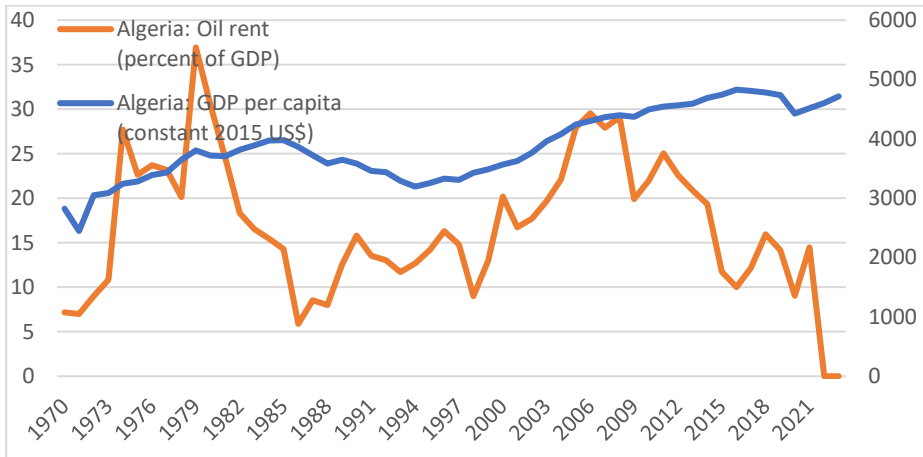
يوضح الشكلين 4 و 5 تطور كل من سلسلتي ريع النفط والناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد لكل من الجزائر وماليزيا.

الشكل (03) تطور ريع النفط مقارنة بين الجزائر و ماليزيا خلال الفترة 1970-2023



المصدر: البنك الدولي

الشكل (04) تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد مقارنة بين الجزائر وماليزيا خلال الفترة 1970-2023



المصدر: البنك الدولي

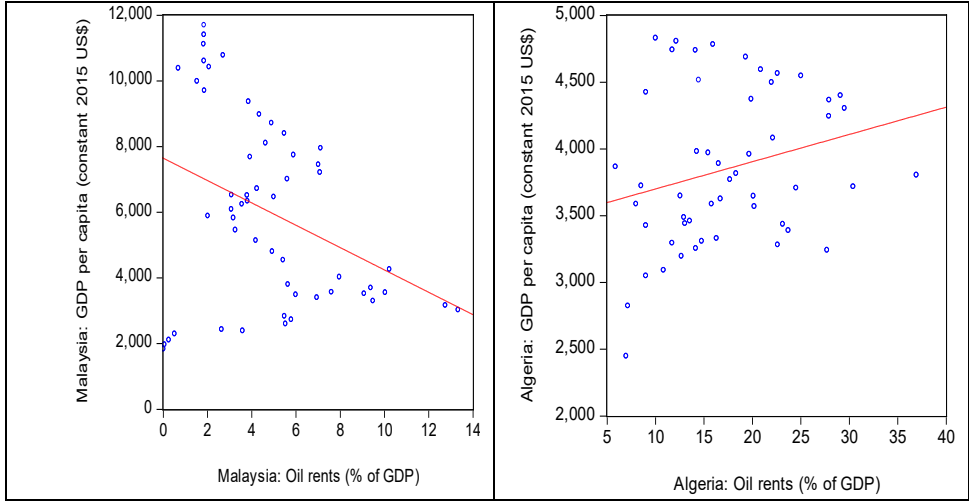
3. نتائج الدراسة والتحليل

1.3 نتائج الارتباط الجزئي

قبل الخوض في نتائج الدراسة التطبيقية، قمنا بتحليل الارتباط الجزئي بين ريع النفط نسبة إلى الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد لكل من الجزائر وماليزيا. الارتباط الجزئي يقيس درجة الارتباط بين متغيرين مع استثناء تأثير المتغيرات المراقبة الأخرى، الشكل 6 يظهر نتائج

الارتباط الجزئي. تبين هذه النتائج أن ريع النفط يرتبط إيجابيا بالناتج الداخلي الخام في حالة الجزائر، وهذا يبين استمرار تبعية النمو الاقتصادي في الجزائر لعائدات الموارد النفطية؛ بينما تبين النتائج ارتباطا سلبيا بين ريع النفط والناتج الداخلي الخام في ماليزيا، وهذا يثبت أن النمو الاقتصادي في ماليزيا لم يعد يرتبط بمدخيل الموارد النفطية.

الشكل (05) تحليل الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و ريع النفط مقارنة بين الجزائر وماليزيا



2.3 دراسة استقرارية المتغيرات

قبل إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ، يجب اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة، وهذا لتحديد درجة تكاملها ولضمان أن المتغيرات ليست من الدرجة الثانية I(2) أو أعلى. لذلك تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller test (ADF). يوضح الجدولان 4 و 5 نتائج اختبار الجذر الوحدوي. جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأول ومستقرة بعد الفرق الأول I(1) بالنسبة للبلدين. ولا يوجد أي متغير من الدرجة الثانية I(2). وبالتالي فإن تقنية التكامل المشترك تعتبر مناسبة لتقدير العلاقات التكاملية الممكنة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول (03) نتائج ADF لكل من سلسلي ريع النفط والناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد لدولة ماليزيا

المتغير	المستوى	التفاضل الاول	القرار
OILRENT	2.974724- (0.1489)	7.968492- (0.0000)	(1)I
GDPPC	1.775523- (0.7025)	6.626971- (0.0000)	(1)I

الجدول (04) نتائج ADF لكل من سلسلي ريع النفط والناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد لدولة الجزائر

المتغير	المستوى	التفاضل الاول	القرار
OILRENT	2.827850- (0.1557)	7.698100- (0.0000)	(1)I
GDPPC	2.176690- (0.4921)	6.626971- (0.0000)	(1)I

3.3 اختبار التكامل المتزامن

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين سلسلة ريع النفط والناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد في كل من الجزائر وماليزيا استخدمنا طريقة Johansen Jesilus (1992) للتكامل المتزامن. والنتائج مبينة في الجدولين 6 و 7. بناءً على اختبار λ_{trace} نقبل الفرضية العدمية القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي واحد والتي تدل على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين. وبالتالي تبين النتائج وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين ريع النفط والناتج الداخلي الخام بالنسبة لحالة الجزائر. أما بالنسبة لماليزيا وبناءً على اختبار λ_{trace} نقبل الفرضية العدمية التي تقول بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، وهذا ما يثبت عدم وجود لعلاقة التكامل المشترك بين المتغيرين.

ما يمكن استخلاصه من النتائج القياسية هو أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على عائدات تصدير المحروقات، وأن هذا الارتباط قد يستمر لفترة طويلة. أما بالنسبة لماليزيا فنتائج التقدير تثبت إلى حد ما أن الاقتصاد الماليزي قد خفف وبشكل كبير ارتباطه بقطاع الموارد الطبيعية ونوع مصادر للمداخيل خارج المحروقات والموارد الطبيعية الأخرى. وهذه النتائج تدعم بشكل لا يدع مجالاً للشك نتائج التحليل السابق.

الجدول (05) : نتائج اختبار التكامل المشترك لماليزيا

Series: OILRENT GDPPCCONS				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Trace		0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.189202	12.50686	15.49471	0.1342
At most 1	0.030311	1.600579	3.841466	0.2058
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				

الجدول (06) : نتائج اختبار التكامل المشترك للجزائر

Series: OILRENT GDPPCCONS				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Trace		0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.259680	16.39757	12.32090	0.0099
At most 1	0.026910	1.363921	4.129906	0.2841
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

خاتمة

لقد استفادت الجزائر من الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية سنوات 2000. فقد زادت الحكومة من إنفاق القطاع العام، وأطلقت مشاريع بنية تحتية جديدة، وراكمت احتياطات من العملات الأجنبية، مما أدى إلى استقرار الاقتصاد مؤقتًا (Oxford business Group, 2010). بين عامي 2000 و2008، نما الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بمعدل 5-6٪ سنويًا، مدفوعًا إلى حد كبير بصادرات المحروقات (صندوق النقد الدولي، 2004)، كما مكنت هذه الفترة من الرخاء الحكومة من خفض الديون الخارجية وتمويل البرامج الاجتماعية، وعلى الرغم من هذه المكاسب، ظلت الجزائر تعتمد على المحروقات، وكانت الجهود الرامية إلى التنويع محدودة في نطاقها وتأثيرها، على النقيض من استراتيجية التنويع الناجحة في ماليزيا في مجال التكنولوجيا والتمويل (البنك الدولي، 2018)

لقد أدت أزمة انهيار أسعار النفط في سنة 2014 إلى مفارقة نقاط الضعف الاقتصادية في الجزائر. حيث أدى هذا إلى عجز كبير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15٪ بحلول عام 2015، مما

دفع الحكومة إلى خفض الدعم، وخفض الإنفاق العام، واستنزاف احتياطياتها من العملة الصعبة (البنك الدولي، 2016). وسلطت هذه الأزمة الضوء على الفشل المستمر في تنويع الاقتصاد، حيث ظل نمو الجزائر معتمداً بالكامل تقريباً على النفط والغاز (صندوق النقد الدولي، 2017). كما كشفت الأزمة عن قضايا حوكمة عميقة، بما في ذلك الفساد والأطر المؤسسية الضعيفة، والتي أعاققت الإصلاح الفعال. وفي حين كانت ماليزيا تحني فوائد اقتصاد متنوع وموجه نحو التصدير، كانت الجزائر تكافح مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والجمود المؤسسي (مجموعة أكسفورد للأعمال، 2016).

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، حيث انخفض الطلب على النفط وانخفضت الأسعار، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5٪ في عام 2020 (صندوق النقد الدولي، 2021) وزاد الإنفاق المتعلق بالصحة، في حين استمرت عائدات النفط في الانخفاض، مما دفع العجز المالي في الجزائر إلى مستويات حرجية، وقد أبرز الوباء ضعف الجزائر المستمر بسبب اعتمادها على المحروقات وضعف المرونة الاقتصادية (البنك الدولي، 2021)، واستجابة لذلك، أعلنت الجزائر عن مبادرات لتحفيز قطاعات مثل الزراعة والتعدين والطاقة المتجددة، على أمل تقليل الاعتماد على النفط، ومع ذلك، بدون إصلاح مؤسسي قوي، تواجه جهود التنويع هذه التحديات. وتتناقض ثروة الموارد في الجزائر مع ماليزيا، حيث يتم تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال تدفقات الإيرادات المتنوعة، بدعم من الحوكمة القوية والإطار الاقتصادي القابل للتكيف (البنك الدولي، 2018).

المراجع:

1. أمينة هناء جابي . عيسى حجاب . صلاح الدين قدرى . 2017، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية -دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد 2 العدد 3
2. وزارة الطاقة الجزائرية. (2022). تقرير حول صادرات المحروقات. الجزائر: وزارة الطاقة. تم الاسترجاع من <https://www.energy.gov.dz>
3. البنك الدولي. (2021). الآفاق الاقتصادية للجزائر - خريف 2021. تم الاسترجاع من <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/algeria-economic-update-fall-2021>
4. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022). تقرير التنمية الاقتصادية في الجزائر. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
5. وزارة الصناعة الجزائرية. (2022). تقرير حول مساهمة القطاعات غير الهيدروكربونية في الاقتصاد الجزائري. الجزائر: وزارة الصناعة. تم الاسترجاع من <https://www.industrie.gov.dz>

- وزارة الطاقة الجزائرية. (2022). التقرير السنوي عن صادرات المحروقات والأثر الاقتصادي. وزارة الطاقة الجزائرية.
6. وزارة الصناعة الجزائرية. (2022). تحديات وفرص التنوع الصناعي في الجزائر. وزارة الصناعة الجزائرية.
7. وزارة التجارة الجزائرية. (2021). أداء التجارة والصادرات في الجزائر: الاتجاهات والتحديات. وزارة التجارة الجزائرية.
8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022). التوقعات الاقتصادية للجزائر: الإصلاحات الهيكلية وتحديات التنوع. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
9. البنك الدولي. (2021). توقعات أسواق السلع الأساسية: الفوسفات واتجاهات المواد الخام العالمية. منشورات البنك الدولي.
10. البنك الدولي. (2022). الأداء الاقتصادي للجزائر: تأثير تقلبات السوق العالمية وتحديات السياسة. منشورات البنك الدولي.
11. **Auty, R.M.,** (2001). Resource Abundance and Economic Development. Oxford university press.
12. **Auty, R. M.** (1990). Resource based industrialization sowing the oil in eight developing countries , . New York:Oxford University press.
13. **Auty, R. M.** (1993). Sustaining development in mineral economies: The resource curse thesis. London:Routledge.
14. **Acemoglu, Daron, and James A. Robinson.** Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. Crown Publishers, 2012
15. **Benramdane, A.** (2017): Oil price volatility and economic growth in Algeria, Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy
16. **Bouragba K and Sebti K,** (2016), Towards Economic Diversification in Algeria: A perspective from UAE & Malaysia, Revue l'alternative économique, Issue 6.
17. **Chekouri, S M, Chibi A, and Benbouziane M.,** (2017), Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth, Middle East Development Journal, 9:2, 233-255,
18. **Chekouri, S M, Chibi A, and Benbouziane M.,** (2015), "Natural Resource Abundance and Structural Change: Dutch Disease in Algeria." International Journal of Engineering Research in Africa, vol. 18, 2015, pp. 7–15
19. **Doraisami, A.** "Has Malaysia Really Escaped the Resource Curse? A Closer Look at the Political Economy of Oil Revenue Management and Expenditures." Resources Policy, vol. 45, 2015, pp. 98–108
20. **Djefflat, A., and Bengt-Åke L..** "The Resource Curse and the Limited Transformative Capacity of Natural Resource-Based Economies in Africa: Evidence from the Oil and Gas Sector in Algeria and Implications for Innovation Policy." Innovation and Development, vol. 6, no. 1, 2016, pp. 67–85
21. **Gasmi, F. and Laourari I.,** "Has Algeria Suffered from the Dutch Disease? Evidence from 1960–2016 Data." Revue d'économie politique, vol. 127, no. 6, 2017, pp. 1029–1058
22. **Hamdi, H., & Shia, R.** (2013). The relationship between natural resources rents, trade openness and economic growth in Algeria. ULB Institutional Repository 2013/199932, ULB – Université Libre de Bruxelles
23. **Holden, Steinar.** "Avoiding the Resource Curse: The Case of Norway." Energy Policy, vol. 63, 2013, pp. 870–876
24. **Hanna, A. and Hajeb I.** "The Need for Economic Diversification: A Case Study of Malaysia." 2017.
25. **Harrison, M. (1981).** "Origins of the Algerian Proletariat." Middle East Research and Information Project (MERIP).

26. **Imi, A. 2007**, "Escaping from the Resource Curse: Evidence from Botswana and the Rest of the World." *Journal of African Economies*, vol. 16, no. 4, 2007, pp. 669–722.
27. **Lowe, M. (2009)**. "The Oil and Gas Industry in Algeria: The Political Economy of State Control." *The Middle East Journal*
28. **Martinez, L. (2000)**. *The Algerian Civil War, 1990-1998*. Preface by John Entelis. New York: Columbia University Press
29. **Matallah, S (2022)**, Rampant corruption: The dilemma facing economic diversification in oil-abundant MENA countries, *Resources Policy* Volume 75, March 2022, 102541
30. Malaysia External Trade Development Corporation (2021), <https://www.matrade.gov.my/en/for-malaysian-exporters/187-malaysian-exporters/trade-performance-2021>
31. **Mehlum, H., Moene, K., and Torvik, R.** 2006. Inst. Res. Curse, *Econ. J.* 116: 1–20. Oil and gas Directory Middle East, « Research profile: Algeria ».
32. **Mehlum, Halvor, Karl Moene, and Ragnar Torvik.** "Institutions and the Resource Curse." *The Economic Journal*, vol. 116, no. 508, 2006, pp. 1–20.
33. **Ministry of Industry and Trade. (2021)**. Malaysia's industrial strategy: Policies and economic transformation
34. **Oxford Business Group (2010)**, Algeria Economic Research Highlights, Focus Report Focus Report: How Special Economic Zones are shaping Africa's industrial landscape , <https://oxfordbusinessgroup.com/explore-market-research/africa/algeria/>
35. **Perkins, K. (2014)**. "Algeria: The Rise of the State, 1945-1981." In *A History of Modern Tunisia* (pp. 123-145). Cambridge University Press
36. **Roberts, H. (2005)**. "The Algerian State and the Challenge of Democracy." In *The Journal of North African Studies*,
37. **Ramakrishnan, S. and Adnan A. .** "Financial Development and Natural Resources in Malaysia." 2022.
38. **Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995)**. Natural resource abundance and economic growth (Working Paper 5398). Cambridge: National Bureau of Economic Research.
39. **Singh, Inder Pal.** "The Importance of Palm Oil to the Malaysian Economy and Sustainable Development." 2024
40. World Bank. (2018). *Malaysia Economic Monitor: Realizing Human Potential*. World Bank Group